واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1970 – 2023

The reality of the parallel economy in Algeria, an analytical study for the period 1970–2023

عيساوي رياض[1]، محمد هاني[2].

Aissaoui Riadh[1], Mohamed Hani[2].

[1]مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة (الجزائر)، r.aissaoui@univ-bouira.dz

[2]مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة (الجزائر)، m.hani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/01 تاريخ القبول: 2024/05/26 تاريخ النشر: 2024/07/01

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد الموازي كظاهرة منتشرة بشكل كبير في اقتصاديات الدول النامية والتي تؤثر على الاقتصاد الكلي للدول، كسعر الصرف والتشغيل والتجارة الداخلية والخارجية وعلى الضرائب، فالاقتصاد الموازي يوثر على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وتنجم عنه العديد من المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتهرب الضريبي وانخفاض النمو الاقتصادي،

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك ارتفاع كبير في حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، وان له آثار سلبية عديدة على الاقتصاد الوطني، وعلى الجزائر اتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية لمكافحته ودمجه في الاقتصاد الرسمي لزيادة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، سعر الصرف الموازي، الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد الوطني

تصنيفاتJEL: E26، O17، J8

ABSTRACT :

This study aims to introduce the parallel economy as a phenomenon that is widely spread in the economies of developing countries and that affects the macroeconomics of countries, such as the exchange rate, employment, internal and external trade and taxes, the parallel economy affects all sectors of the national economy and results in many economic problems such as unemployment, tax evasion and low economic growth.

[1] **المؤلف المرسل**: عيساوي رياض، الايميل: r.aissaoui@univ-bouira.dz.

Through this study, we reached the conclusion that there is a significant increase in the size of the parallel economy in Algeria, and that it has many negative effects on the national economy, and Algeria must take a number of economic measures and policies to combat it and integrate it into the formal economy to increase economic growth.
Keywords: parallel economy, parallel exchange rate, official economy, national economy
JEL Classification Codes: E26, O17, J8

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الموازي من الظواهر الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية بدرجات مختلفة فهو واقع موجود في كل دول العالم، فلا يكاد يخلو أي اقتصاد في العالم من النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، فهو موضوع معقد يحمل في طياته الكثير من الجدل خاصة وان أنشطته مرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة الاقتصاد الرسمي، حيث أن الاقتصاد الموازي يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول النامية، ويشكل كذلك مصدرا هاما لتوفير مناصب العمل لكل الفئات (أطفال، شباب، مسنين، نساء) الأمر الذي يثقل كاهل الحكومات من خلال الأخذ بهذا الاقتصاد عند وضع الخطط خاصة فيما يتعلق بظروف العمل والتامين والحقوق الاجتماعية.

وقد شغل موضوع الاقتصاد الموازي العديد من المفكرين الاقتصاديين من اجل تحليله وضبط مصطلحاته ومصادره الرئيسية المغذية له وأسباب انتشاره في كل دول العالم خاصة الدول المتخلفة اقتصاديا ولذا كان لابد من الاستعانة بآراء هؤلاء المفكرين من اجل مكافحة هذه الظاهرة وإدماجها في الاقتصاد الرسمي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية يتأثر اقتصادها بالاقتصاد الموازي خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وغير القانونية مثل التهرب الضريبي والغش الضريبي بالإضافة إلى التشغيل غير الرسمي والتجارة غير الرسمية، والتي أدت إلى انخفاض الضرائب وبالتالي انخفاض مداخيل الدولة، الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على الميزانية العامة وعلى الإنفاق العمومي وعلى الناتج المحلي الإجمالي ومنه انخفاض النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى بالحكومة باتخاذ إجراءات صارمة من اجل الحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي ومحاولة دمجه في الاقتصاد الرسمي ومنه زيادة النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وما هي أساليب مكافحته؟

أهداف الدراسة: نستهدف من هاته الدراسة تحقيق ما يلي:

– معرفة ماهية الاقتصاد الموازي.

– التعرف على أسباب تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر.

– تحديد أهم الأساليب المتخذة لمكافحة الاقتصاد الموازي ودمجه في الاقتصاد الرسمي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذا البحث في تحديد خطورة الاقتصاد الموازي والذي يمثل عائق كبير على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، والتعرف على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وآثارها على الاقتصاد الوطني، ومحاولة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الاقتصاد الموازي ودمجه في الاقتصاد الرسمي لزيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.

أقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين هما:

المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد الموازي

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد الموازي

ونتطرق فيه إلى ما يلي:

أولا: تعريف الاقتصاد الموازي: هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

– يمكن تعريف الاقتصاد الموازي بأنه "**مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية غير الرسمية بالإضافة إلى التشغيل غير الرسمي الذي لا يخضع لحماية الدولة ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية يتألف القطاع غير الرسمي من " مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني**". (غرونر، 2012، صفحة 06)

– تعريف صندوق النقد الدولي: "الاقتصاد الموازي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أنواع المداخيل غير المصرح بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات الرسمية، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة وبالتالي فهو يشمل مجمل القطاعات الاقتصادية التي تخضع للضرائب إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية". (امينة و زعموم، 2019، صفحة 64)

– ويعرف أيضا بأنه "ذلك الجزء من النشاطات الاقتصادية غير الرسمية وغير المعلنة لغرض التهرب من الضرائب وتجنب القوانين والتنظيمات المسطرة من طرف الحكومة لحسن سير الاقتصاد الوطني". (نجلاء، 2023، صفحة 324)

من خلال التعاريف السابقة فإننا نستنتج تعريف الاقتصاد الموازي على أنه "جملة من الأنشطة غير الرسمية وغير المدرجة في الحسابات الاقتصادية للدولة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ويطلق عليها أيضا الأنشطة السوداء أو غير النظامية وتنتشر في كل بلدان العالم خاصة الدول النامية".

ثانيا:خصائص الاقتصاد الموازي: للاقتصاد الموازي مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي: (نجلاء، 2023، صفحة 325)

–يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من التجارة والتشغيل ...الخ.

– يتأثر الاقتصاد الموازي بجميع أطياف المجتمع على اختلاف ثقافاتهم.

– تعاني منه معظم دول العالم سواء النامية أو المتقدمة.

– ليس له شرعية من طرف الدولة.

– يتعامل بسرية ولا يتعامل بالطرق الشرعية.

– لا تحصل منه خزينة الدولة على أي موارد.

–عجز الحكومة في ضبط الاستقرار والرقابة مما أدى إلى ظهور الأسواق الموازية التي تستغل في تبييض الأموال وتكبير الثروة (علي، 2008، صفحة 2).

ثالثا: أسباب الاقتصاد الموازي:

إن ظاهرة الاقتصاد الموازي لها مجموعة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

1. **انخفاض مستوى الدخل:** هو من الأسباب التي تؤدي إلى نشأة وزيادة الاقتصاد الموازي حيث أن مع ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي ذلك إلى انخفاض المداخيل الحقيقة للأفراد بحيث يلجا الأفراد إلى العمل في الاقتصاد السري لزيادة مداخيلهم.
2. **ارتفاع مستوى الضرائب:** يعد ارتفاع الضرائب من الأسباب الرئيسية في نشأة وزيادة الاقتصاد الموازي في جميع الدول بما فيها الدول النامية والمتقدمة، حيث يزيد الشركات والإفراد من رغبتهم في زيادة التعاملات في الاقتصاد الموازي كلما قامت الدولة بزيادة الضرائب على الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي من وقت لأخر. (صفوت، 2002، الصفحات 11–12)

3. **ندرة السلع:** تعاني اقتصاديات الدول النامية من عجز في عرض بعض السلع بالإضافة إلى الضرائب الغير مباشرة عليها، حيث نجد أن من بين الأسباب الرئيسية لتنامي الاقتصاد الموازي هو نقص في عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، بالإضافة إلى التلاعب بأسعار السلع التي تدعمها الحكومة والتي من المفترض أن يتم بيعها حسب إشراف الحكومة، فتدعيم أسعار بعض السلع واسعة الاستهلاك من طرف حكومات الدول النامية يؤدي إلى ازدهار الأنشطة الاقتصادية الموازية من خلال إعادة بيع هذه السلع بطريقة غير شرعية، أو من خلال محاولة إنتاجها في الاقتصاد الموازي للوفاء باحتياجات الأفراد عليها. (شيحان، 2013، صفحة 7)
4. **انتشار الفساد والبيروقراطية في تطبيق القوانين وفي الإدارات العمومية:** إن زيادة العوائق الإدارية في الإدارات العامة يؤدي ذلك إلى لجوء المتعاملين الاقتصاديين إلى السوق السوداء، فالدولة تقوم بوضع التعقيدات الإدارية في سبيل الحصول على رخص وتصاريح مما يؤدي إلى ظهور أشخاص مستفيدين يحصلون على تسهيلات للحصول على تلك الرخص والتصاريح، مقابل دفعهم رشاوى وعمولات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاقتصاد الموازي. (سحنون و بن لحرش، 2016، صفحة 80).
5. **النظم والقيود الحكومية:** هناك بعض التشريعات تجبر المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين إلى الهروب منها واللجوء إلى النشاط الموازي، حيث كلما زادت هذه التنظيمات والقوانين كلما زاد النشاط الاقتصادي الموازي، ونذكر على سبيل المثال منحة السفر التي لا تتجاوز 100 يورو للمواطن الذي يرغب في السفر إلى الخارج، حيث أن هذه المنحة لا تكفي لقضاء ليلة واحدة في بعض الدول الأوروبية، الأمر الذي يجبر المسافر على شراء العملة الصعبة من السوق السوداء بسعر يفوق سعر البنك. (امينة و زعموم، 2019، صفحة 8).
6. **دور المشروعات الصغيرة:** يعتبر الاقتصاد الموازي بالغ الأهمية للمشروعات الصغيرة وهي ضرورية لوجود الاقتصاد الموازي، حيث أن معاملات المشروعات الصغيرة تجرى بالنقود السائلة مما يسهل معاملات الأنشطة الاقتصادية السرية، حيث أن محاولة الدولة إجبار هذه المشروعات لدفع الضرائب يترتب عليه إفلاس العديد منها لافتراض أن هذه المشروعات تعمل في ظل عدم وجود ضرائب. (شيحان، 2013، صفحة 7).
7. **أثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي:** هناك ارتباط قوي بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد الموازي، بحيث كلما ارتفعت معدلات الفقر كلما زاد التوجه للاقتصاد الموازي حيث أن المواطن الفقير عند عدم كفاية دخله يتجه إلى العمل في الاقتصاد الموازي لزيادة دخله، ونلاحظ أن الدول الأكثر

فقرا تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد الموازي. (حاقة و لبزة، 2019، الصفحات 152-153).

8. **اثر النمو الديموغرافي على الاقتصاد الموازي:** لا يمكن إهمال النمو الديموغرافي عند تحليل زيادة الاقتصاد الموازي، حيث أن نمو الاقتصاد الموازي مرتبط بالعمالة الفائضة من سوق العمل، بالإضافة إلى النزوح الريفي إلى المدن الذي يعتبر عاملا مهم لنمو الاقتصاد الموازي، حيث أن النازحين إلى المدن والباحثين عن عمل في القطاع الرسمي سوف يتوجهون إلى الاقتصاد الموازي لإيجاد فرص عمل بنسبة كبيرة وذلك لعدم توفر فرص العمل في الاقتصاد الرسمي أو لعدم تكوينهم وتأهيلهم.

كما أن هناك **أسباب** أخرى نذكر منها:

- انهيار أسعار المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل حجم الاستثمارات وزيادة البطالة.
- عدم مرونة الجهاز المصرفي الأمر الذي يعيق تمويل المشاريع الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى البحث عن بدائل في القطاع الموازي.
- ضعف النمو الاقتصادي.
- الإصلاحات الاقتصادية الغير مدروسة.
- الأزمات الاقتصادية والمالية.
- العولمة التي أصبح العالم عن طريقها سوقا حرة يسهل فيها المعاملات الاقتصادية الرسمية والموازية.
- التضخم وانخفاض قيمة العملة مما أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة الأمر الذي أدى بالإفراد إلى البحث عن مداخيل أخرى في القطاع الاقتصادي الغير الرسمي. (امينة و زعموم، 2019، الصفحات 68-69)

رابعا: آثار الاقتصاد الموازي:

للاقتصاد الموازي عدة آثار سلبية وأخرى ايجابية نبدأ بذكر الآثار السلبية أولا ثم نتطرق إلى الآثار الايجابية.

1- الآثار السلبية: هناك عدة آثار سلبية للاقتصاد الموازي نذكر منها ما يلي:

1-1 الأثر على العائدات الضريبية: إن من بين أهم الآثار السلبية للاقتصاد الموازي هي أثره على الضرائب، حيث أن جزء من الدخل الذي يتم الحصول عليه من الاقتصاد الوطني لا يخضع للضرائب، حيث لا يكشف الأفراد عن طبيعة وظائفهم ومقدار مداخليهم الحقيقة لدى إدارة الضرائب في الدولة، بالإضافة إلى عدم تحصيل ضريبة القيمة المضافة والضريبة على المبيعات بسبب التهرب الضريبي.

فوجود الاقتصاد الموازي في الدولة يترتب عنه عدم تحصيل الضرائب على المداخيل المتأتية منه، وكلما ازداد الاقتصاد الموازي كلما انخفضت العائدات الضريبية، مما يؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة ومعدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني مما قد يعيق الدولة على بناء المشروعات التي تفيد المصلحة العامة. (الشرقاوي، 2006، صفحة 155)

1-2 الأثر على صنع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن من أسباب فشل السياسات الاقتصادية والتي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي هو وجود الاقتصاد الموازي، بحيث يحصل صناع القرار المسؤولين عن السياسات الاقتصادية في الدولة على معلومات خاطئة حول الاقتصاد الكلي مثل : معدل النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، معدلات البطالة، وهذا يعني أن هناك احتمال أن يقع المسؤولين عن السياسات الاقتصادية في خطا علاج المشكلات الاقتصادية بسبب التشخيص غير الصحيح لتلك المشكلات والتي تكون بناءا على معلومات غير صحيحة يتسبب فيها الاقتصاد الموازي. (نبيه، 2008، الصفحات 81-82)

1-3 الأثر على البطالة: يؤدي الاقتصاد الموازي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة مخالف للمعدل الحقيقي لها مما قد يجبر الحكومة على اتخاذ سياسة توسعية بشكل مبالغ فيه، حيث يؤدي عدم احتساب العاملين في الأنشطة التي تمارس في إطار الاقتصاد الموازي ضمن فئة العاملين في الدولة، واعتبارهم بطالين على خلاف الواقع إلى إعلان معدلات مرتفعة للبطالة، ويعتبر معدل البطالة أمرا حساسا من الناحية الاقتصادية والسياسية على حد سواء، ومن هنا تأتي أهمية الاقتصاد الموازي على توفير فرص العمل للأفراد الذين لم يتحصلوا على وظائف في الاقتصاد الرسمي. (صفوت، 2002، الصفحات 57-58)

ويمكن لبعض العاملين في الاقتصاد الرسمي أن تكون لديهم وظائف أخرى في الاقتصاد الموازي فهؤلاء ربما يقومون بأداء وظيفتين في نفس الوقت، وأصبحت بعض الدول اليوم تحتسب التشغيل في الاقتصاد الموازي ضمن التشغيل الإجمالي مما قد ينقص من معدلات البطالة وتفادي التقديرات المرتفعة لها، والملاحظ انه يوجد بعض الدول النامية يفوق فيها التشغيل في الاقتصاد الموازي التشغيل في الاقتصاد الرسمي، فلو تم احتساب العاملين في الاقتصاد الموازي على أنهم بطالين لارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، وقد تنخفض معدلات التشغيل الرسمي نظرا لزيادة العاملين في الاقتصاد الموازي، وقد تنخفض ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي بالمقارنة مع ارتفاع ساعات العمل في الاقتصاد الموازي وهذا يرجع إلى ارتفاع الأجور في الاقتصاد الموازي. (شنايدر و دومنيك، 2002، صفحة 10)

1-4 الأثر على معدل النمو الاقتصادي: عند تواجد الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني، فان معدلات النمو الحقيقية في الاقتصاد الوطني تختلف عن معدلات النمو المسجلة، فإذا كان نمو كل من الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي بشكل متساوي فان الفرق بين النمو الحقيقي والمسجل يصبح صفرا، أما إذا ارتفع معدل نمو الاقتصاد الموازي بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد الوطني يصبح اقل من الواقع والعكس، بحيث يظهر سوء تقدير للمؤشرات الاقتصادية بحيث تقدر اقل من الواقع، أو تقديرات مبالغ فيها بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي، ومنه فان قياس الناتج القومي الإجمالي الذي لا يأخذ الاقتصاد الموازي في الحسابات يصبح غير مناسب. (نبيه، 2008، الصفحات 85-86).

1-5 الأثر على معدل التضخم: إن معدل التضخم في ظل الاقتصاد الموازي سيكون مبالغ فيه حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الموازي إلى الزيادة بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الموازي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس المنتجات والخدمات، حيث أن احد أسباب الزيادة في الأسعار هو زيادة حجم أنشطة الاقتصاد الموازي.

1-5 الأثر على السياسة النقدية: أن وجود الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة، ومنه لا يكون هناك تأثير مباشر من طرف سياسة البنك المركزي على ذلك الجزء من الأساس النقدي. (نبيه، 2008، الصفحات 90-91)

1-6 الأثر على سوق الصرف: لقد أصبح سعر الصرف الموازي للعملات الأجنبية حقيقة واقعة في كل دول العالم وهذا بسبب ظروف العولمة حيث أصبحت معها السلطة النقدية لا تستطيع التكيف مع النمط الجديد للتسيير النقدي والمالي، بعد تثبيت معدلات الصرف الأجنبي عند درجات مختلفة من معدلات الصرف الحقيقة خاصة في الدول النامية، وبهدف المحافظة على استقرار أسعار الصرف فان حكومات الدول النامية تقوم بفرض القيود لتخفيض الضغط على العرض المحدود من الصرف الأجنبي مثل فرض قيود على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، خاصة مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية في مواجهة العرض المحدود منها وفي ظل هذه الظروف ازدهرت أسواق العملات الأجنبية الموازية بتوفير العملات الأجنبية للمعاملات التي لا يسمح سوق الصرف الرسمي بتمويلها، وتتميز سوق العملات الأجنبية الموازية بالحرية فيما يخص العرض والطلب ولذلك ينظر إلى أسعار الصرف الموازية أنها تعكس الأسعار الحقيقة للعملات الأجنبية، ولكن التعامل في سوق الصرف الموازي يعد مخالفا للقانون ما قد يعرض المتعاملين فيه إلى

عقوبات، وهذا يعني أن المتعاملين في السوق الموازية للعملات الأجنبية يعملون في ضل مخاطرة، وفي ظل هذه الظروف لابد من تعويض هؤلاء المتعاملين عن هذه المخاطرة من خلال تقديم علاوة مخاطرة على سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي نجد: (علي، 2008، صفحة 11)

– **انخفاض العملة الصعبة:** عند عجز البنك المركزي عن تلبية الطلب المتزايد على العملة الصعبة يؤدي ذلك إلى دفع الراغبين في شراء العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الأمر الذي يشجع ملاك العملة الصعبة ببيعها في السوق الموازية بدلا من السوق الرسمية.

– تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسيير مع البنوك التجارية.

– التسارع الكبير في مجال تحرير الأسعار خاصة مع الظروف والمعطيات الدولية الجديدة.

2– الآثار الايجابية: وهي على النحو الآتي:

2-1 إن الاقتصاد الموازي يوفر مزايا عديدة لاقتصاديات الدول النامية حيث يقوم بالتخفيف من حدة البطالة ويوفر فرص عمل للأفراد فهو مصدر مهم للدخل بالنسبة للأفراد الذين لا يعملون في القطاع الرسمي.

2-2 يقوم الاقتصاد الموازي بامتصاص فائض العمالة عندما يكون هناك انكماش في الاقتصاد، ويعيد طرح هذا الفائض عندما يكون هناك توسع في الاقتصاد، وهو بذلك يساعد على التوازن في سوق العمل بين العرض والطلب في مراحل التوسع والانكماش.

2-3 يقوم الاقتصاد الموازي بمساعدة الاقتصاد الرسمي في توفير السلع والخدمات لتلبية حاجيات الأفراد في حالة عدم استطاعة القطاع الرسمي تأمينه. (باية و سيار، 2020، صفحة 86)

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر

ونتطرق فيه إلى العناصر التالية:

أولا: مراحل الاقتصاد الموازي في الجزائر

مر الاقتصاد الموازي في الجزائر بعدة مراحل وهي كالتالي:

1– مرحلة 1962–1979: اهتمت الجزائر في هذه الفترة بالصناعات المصنعة وأهملت القطاع الزراعي مما أدي بالأفراد الساكنين بالريف إلى النزوح نحو المدن للعمل بقطاع الصناعة، ومع الارتفاع الكبير والمتزايد في عدد السكان كل هذا أدى إلى زيادة البطالة بالرغم من توفير مناصب عمل في المشاريع الصناعية لكن

هذا لم يكف للتخفيف من حدة البطالة مما أدى بالأفراد العاطلين عن العمل إلى الاتجاه للتشغيل الغير الرسمي. (عياش، 2017-2018، صفحة 119)

2-مرحلة 1980-1989: اتسمت هذه الفترة بزيادة حجم المديونية وانخفاض أسعار النفط التي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة 97 %، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة وصل إلى 13.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات العمومية وانخفاض مردوديتها مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية واختفاء بعض المنتجات في السوق الوطنية، وزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى انتشار السوق الموازية، بحيث تم توفير السلع النادرة في الأسواق عن طريق الطرق الغير مشروعة مثل التهريب، وبالتالي كانت هناك معاناة في الاقتصاد الجزائري بسبب تعرضه لازمة حقيقة تمثلت في انخفاض الإنتاج وهذا راجع إلى انخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة، كما تفاقمت مشكلة البطالة بسبب تدهور الجهاز الإنتاجي في الدولة حيث بلغت نسبتها 18.1 % سنة 1989، وبلغت معدلات التضخم 10% خلال نفس الفترة كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة نسبة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري. (عياش، 2017-2018، الصفحات 120-121)

جدول رقم 01: تطور حجم الاقتصاد الموازي من 1970-1990 الوحدة مليون دج

السنوات	الدخل الموازي	نسبة الدخل الموازي إلى PIB
1970	6829,009	%28
1972	8883,809	%29
1974	12857,955	%23
1976	17571,724	%24
1978	28242,444	%27
1980	44604,417	%27
1982	50079,934	%24
1984	55833,673	%21
1986	79636,704	%27
1988	98356,680	%28
1990	132802,176	%24

المصدر: وريدة عياش، " الاقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2018/2017، ص121.

نلاحظ من الجدول أن نسب الدخل الموازي من الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1970 إلى سنة 1990 هي معدلات متقاربة ويبلغ متوسطها 25.6 % وهي مرتفعة نوعا ما رغم عدم تصريح الحكومة رسميا بالاقتصاد الموازي في هذه المرحلة.

3– **مرحلة 1991–1998**: تزامنت هذه المرحلة بالعشرية السوداء وأثرت عليها الأزمة البترولية لسنة1986 بشكل كبير، وبسبب المديونية التي عانت منها الجزائر في ذلك الوقت، أجبرت على التفاوض مع صندوق النقد الدولي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية كان من نتائجها:

– ارتفاع عدد مؤسسات العاملة في القطاع الخاص.

– انخفاض مناصب العمل واتسام سوق العمل بعدم التنظيم.

– زيادة عدد النساء العاملات جزئيا خاصة في أعمال المنزل التي لا تخضع لمعايير التنظيم.

– تسريح العمال وفرض التقاعد المسبق لأسباب اقتصادية.

– انتشار التجارة غير الرسمية وانخفاض الضرائب الجبائية والجمركية.

– انتشار القطاع الموازي بسبب الحالة الأمنية الغير المستقرة في البلاد.

حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض النمو الاقتصادي وعجز ميزانية الدولة وارتفاع كبير للتضخم وانخفاض قيمة العملة الجزائرية وارتفاع البطالة وانخفاض الإنفاق الحكومي وانخفاض المستوى المعيشي للسكان، الأمر الذي أدى إلى زيادة نشاط الاقتصاد الموازي. (محمد، 2014-2015، الصفحات 89-90)

جدول رقم 02: يبين تطور حجم الاقتصاد الموازي للفترة بين 1990–1999. الوحدة مليون دج

السنوات	الدخل الموازي	نسبة الدخل الموازي من PIB
1990	132802,176	%24
1991	189505,637	%22
1992	285057,801	%27
1993	332071,884	%28
1994	452849,254	%30
1995	507379,396	%25
1996	644048,228	%25
1997	862185,652	%31
1998	849752,297	%30
1999	819914,110	%25

المصدر: وريدة عياش، مرجع سبق ذكره، ص 25.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الدخل الموازي بلغ 132802.176مليون دج سنة 1990 ثم ارتفع إلى 849752.297 مليون دج سنة 1998 ثم انخفض إلى 819914.110 مليون دج وبلغت

اعلي نسبة للاقتصاد الموازي من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1997 ب 31% وبلغ متوسط نسب الاقتصاد الموازي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1999 26.7% .

4- مرحلة ما بعد 1999: تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة باستقراره على المستوى الكلي مع تحقيق توازن على المستوى الميزانية العامة وميزان المدفوعات بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة صادرات المحروقات مع ارتفاع أسعارها وارتفاع المداخيل من العملة الصعبة، ولكن رغم ذلك إلا أن الاقتصاد الموازي واصل نموه وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الرشوة والبيروقراطية.

ورغم استمرار الاقتصاد الموازي بالنمو بشكل سريع إلا انه لم يحظى باهتمام كبير، بحيث لحد الآن لا توجد إحصائيات دورية لحجمه، حيث يعتمد في الجزائر لإحصائه على معلومات مسح العمالة لدى العائلات لإبراز حجم العمالة الموازية، وتستخدم طرق غير مباشرة لقياسه. (امينة و زعموم، 2019، صفحة 67).

جدول رقم 3: يبين حجم الدخل الموازي في الجزائر للفترة (2000-2018) الوحدة مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجماليPIB	نسبة الاقتصاد الموازي إلى PIB	حجم الاقتصاد الموازي
2000	4098.8	%36.7	1504.25
2001	4235.6	%34.62	1466.36
2002	4455.3	%32.88	1464.9
2003	5264.2	%32.13	1691.38
2004	6150.4	%30.59	1881.4
2005	7563.6	%31.48	2381.02
2006	8520.6	%33.76	2876.55
2007	9306.2	%33.57	3124.09
2008	10993.8	%36.89	4055.61
2009	9968	%35.21	3509.73
2010	11991.6	%37.79	4531.62
2011	14526.6	%36.42	5290.58
2012	16115.4	%31.8	5424.69
2013	16569.3	%30.24	5010.55
2014	17228.6	%43.97	7575.41
2015	16702.1	%53.13	8873.82
2016	17406.8	%51.92	9037.61
2017	18594.1	%47.73	8874.96
2018	20452.3	%47.8	9776.19

المصدر:

1. توهامي محمد رضا، " دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص220.

2. كون فتيحة، خليل عبد القادر، " تقييم سياسة الإنفاق في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001-2018) "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 03، 2020، ص 495.
3. حساين اسماء، ساهد عبد القادر، " حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2018 " مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص 430.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر بلغ سنة 2000 ما قيمته 1504.25 مليار دج أي ما نسبته 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفض إلى 1464.9 مليار دج سنة2002 أي ما نسبته 32.88% من الناتج المحلي الإجمالي ثم وصل إلى 5424.69 مليار دج أي ما نسبته 31.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، ثم انخفض انخفاضا طفيفا سنة 2013 حيث وصل 5010.55 مليار دج أي ما نسبته 30.24% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم استمر في الارتفاع إلى أن وصل 9776.19 مليار دج سنة 2018 أي ما نسبته 47.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال هذا الجدول يتبين لنا أن الاقتصاد الموازي ينمو بشكل مستمر ومتسارع في الجزائر، وأصبح شيئا عاديا بالنسبة للمواطنين وهذا بسبب غياب إجراءات حكومية فعالة لاحتواء الاقتصاد الموازي والاستفادة منه ودمجه في الاقتصاد الرسمي لتطوير الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر: تتمثل عدد منها:

1– التهرب الضريبي: تشكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة السبب في زيادة التهرب الضريبي نذكر منها ما يلي: (مسمش، 2017-2018، صفحة 286)

– صعوبة الحصول على السجل التجاري.

– عدم تأقلم كل من إدارة الجمارك وإدارة الضرائب وغرفة التجارة مع الأنظمة الحديثة للتسيير.

–عدم استعمال الفواتير في معاملات البيع والشراء.

– زيادة الفساد الإداري والبيروقراطية لدى مصالح الضرائب والجمارك.

– التهرب من دفع اقتطاعات الضمان الاجتماعي.

– نقص الوعي الضريبي لدى الأفراد وانعدام الثقة بالمؤسسات العامة.

– صعوبة تقدير الضرائب وتحصيلها.

2– الغش الجمركي: وينقسم إلى نوعين من الممارسات: (عياش، 2017-2018، صفحة 152)

ا– الغش في النوع: ويتمثل في تقديم تصريحات مزيفة للسلع المستوردة والمصدرة لتسعيرها بأسعار منخفضة عن قيمتها الحقيقة وعدم دفع الضرائب الجمركية الحقيقة.

ب– الغش في تقليد السلع ذات النوعية غير مطابقة للمعايير: وتتمثل المخالفات الجمركية في ما يلي:

–تحويل الأموال بطريقة غير قانونية عن طريق تضخيم الفواتير واقتناء منتجات ذات جودة رديئة.

– التصريح غير الصحيح عن نوع وكميات السلع المستوردة والمصدرة.

– تحويل المسافرين الأموال بالعملة الصعبة خارج الوطن بكميات كبيرة مما اجبر الدولة بتحديد الحد الأقصى الذي يسمح للمسافر بحملة أثناء سفره إلى خارج الوطن ب، 7500يورو.

3– الغش في الضمان الاجتماعي: يعتبر عدم التصريح لدى هيئات الضمان الاجتماعي من بين أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر، ولا يشمل الغش في الضمان الاجتماعي فقط أصحاب الحرف أو الباعة المتجولون، بل يمتد ليشمل الشركات التجارية والخدمية والمؤسسات الصغيرة، فهذه المؤسسات تستفيد من المزايا التي تقدمها لها الدولة من التسهيلات والقروض ولكنها لا تصرح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي وذلك للأسباب التالية:

– عدم دفع حصص الضمان الاجتماعي والذي يصل إلى 7000دج كحد أدنى.

– تخفيض رقم الأعمال لغرض التهرب الضريبي، بحيث سيتم كشف رقم أعماله الحقيقي إذا تم التصريح بكل العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

4– سوق الصرف الموازي للعملات الأجنبية: أدى التسيير الإداري لسعر صرف الدينار في الجزائر إلى تحديد تكلفة العملات الأجنبية بطريقة إدارية وليست بطريقة اقتصادية (العرض والطلب)، أي أن الدينار الجزائري لا يسعر حسب المعايير الاقتصادية ولكن يسعر إداريا عن طريق البنك المركزي، بحيث تم تسعيره بغير قيمته الحقيقة، الأمر الذي أدى إلى الاستخدام غير العقلاني للعملة الصعبة مما خلق ندرة في العملات الأجنبية، مما أدى ذلك إلى خلق السوق الموازية للعملات الأجنبية لتوفير الطلب على العملة الصعبة، حيث يسعر فيها الدينار الجزائري بقيمته الحقيقية. (رضا، 2018–2019، صفحة 237)

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ازدهار سوق الصرف الموازي في الجزائر هي:

– انخفاض منحة السفر من العملة الصعبة الممنوحة للمسافر الجزائري والتي لا تتعدى 100يورو والتي لا تكفي لقضاء ليلة واحدة في بعض الدول الأوروبية.

– زيادة الطلب على العملة الصعبة وذلك بسبب زيادة استيراد السلع بكل أنواعها.

– سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال.

– مراقبة سعر الصرف من قبل البنك المركزي لحماية الاحتياطات من العملة الصعبة.

جدول رقم 04: يبين تطور سعر الصرف الرسمي والموازي لليورو مقابل الدينار الجزائري للفترة (2001–2024)

السنوات	السعر الرسمي	السعر الموازي	قيمة التغير
2001	69.20	85	15.8
2002	75.36	96	20.64
2004	89.64	120	30.36
2005	91.3	94.5	63.2
2006	91.24	100	8.76
2007	94.99	105	10.01
2008	94.86	120	25.14
2009	101.29	125	23.71
2010	99.19	127	27.81
2011	102.21	142	39.79
2012	102.16	150	47.84
2013	105.43	141	35.57
2014	106.90	150	43.1
2015	111.44	160	48.56
2016	121.17	180	58.83
2017	125.32	185	55.18
2018	137.68	190	52.32
2019	133.7	200	66.3
2020	150.53	207	56.47
2021	159.79	216	56.21
2022	150.13	218	67.87
2023	148.32	227	78.68
2024	144.92	242	97.08

المصدر: متوسط المعدلات السنوية لسعر الصرف الرسمي لليورو مقابل الدينار الجزائري (2001–2024) حسب بنك الجزائر وحسب موقع investing.com وسعر الصرف الموازي لليورو مقابل الدينار الجزائري حسب السوق السوداء للعملة الأجنبية.

يلاحظ من خلال هذا الجدول انخفاض مستمر لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة من (2001–2024) إلا أن الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري بدا سنة 2011 حيث بلغت قيمة التغير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي 39.79 دج ووصل سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري في السوق الموازية سنة 2019 إلى 200دج حيث بلغت قيمة التغير بين السعر الرسمي والسعر الموازي 66.3دج إلا أن الارتفاع الخيالي في سعر اليورو كان سنة 2024 حيث بلغ في السوق الموازية 242 دج وبلغت نسبة التغير بين السعر الرسمي والسعر الموازي 97.08 دج، الأمر الذي يفسر الطلب الكبير على اليورو مع عدم قدرة المسافرين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على شراء اليورو من البنوك، مما يجبرهم للجوء إلى السوق السوداء الأمر الذي يؤدي إلى التهاب اليورو وانخفاض الدينار الجزائري.

ثالثا: أساليب مكافحة الاقتصاد الموازي في الجزائر

إن مكافحة الاقتصاد الموازي ودمجه في الاقتصاد الرسمي يتطلب جهودا كبيرة من طرف الدولة، حيث يجب حصره من كل الجوانب ومعرفة أسباب انتشاره ومعرفة الأشخاص المتسببين في هذه الظاهرة، ويمكن للدولة مكافحة الاقتصاد الموازي عن طريق الأساليب التالية:

– تهيئة الظروف للناشطين في القطاع غير الرسمي لحثهم للعمل في القطاع الرسمي من خلال منحهم حوافز كالقروض وخلق مساحات تجارية لفائدتهم ومساعدتهم إداريا وتقنيا وماليا.

– تسهيل منح التراخيص وخفض الضرائب والرسوم الخاصة بالمؤسسات الناشطة في الاقتصاد الموازي، وتخفيض مبالغ الضمان الاجتماعي الخاصة بالعمال بنسبة 50% على أن تتحمل الدولة هذه التخفيضات، لتشجيع المؤسسات على تصريح عمالها لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

– القيام بالإصلاحات الضريبية والجمركية وفق التطورات العالمية وتطوير أساليب الكشف عن التهرب الضريبي والتهريب مع توقيع عقوبات على مرتكبيها.

– زيادة الأجور والرفع من المستوى المعيشي لعمال القطاع الرسمي حتى لا يضطرون للجوء إلى القطاع الموازي لزيادة مداخيلهم.

– إصدار قوانين تجارية تتميز بالشفافية وتسهل المعاملات التجارية وذلك للتقليل من الاقتصاد الموازي . (مغنية، 2018، صفحة 186)

– فتح مكاتب صرف العملة الأجنبية لاحتواء العملة الصعبة الناشطة في القطاع غير الرسمي وتحقيق توازن في أسعارها.

– تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي لخلق مناصب عمل وجذب الطبقة العاملة في الاقتصاد الموازي للدخول في الاقتصاد الرسمي.

– عصرنة قطاع الضرائب والنظام المصرفي في الجزائر.

خاتمة:

إن الاقتصاد الموازي يعتبر من الدراسات المهمة التي أثارت الكثير من الجدل والنقاش بين خبراء الاقتصاد والباحثين الاقتصاديين، حيث يتكون من جميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والتي لا تدخل في حسابات الدولة ولا تحصل الدولة على إيرادات ضريبية منها، مثل التجارة غير الرسمية والتشغيل غير الرسمي، والأسعار الموازية للعملات الأجنبية، حيث أن أسبابه متعددة ومكافحته ليس بالأمر السهل إلا في

حالة توفر بيانات حول هذه الظاهرة، حيث يجب تدخل الدولة بجميع مؤسساتها لاحتواء الاقتصاد الموازي، مع الاعتماد على أراء المفكرين الاقتصاديين لمعرفة أسبابه وأثاره وأساليب مكافحته ودمجه في الاقتصاد الرسمي.

والجزائر مثلها مثل الدول النامية تعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي والذي بدأت أثاره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث مر بعدة مراحل أهمها مرحلة التعددية الحزبية والانسحاب من النظام الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وما صاحبها من تغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث يتكون الاقتصاد الموازي في الجزائر من عدة أنشطة غير رسمية أهمها: التهرب الضريبي والتهريب والغش الجمركي وتضخيم الفواتير وعدم تصريح العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي، والتجارة غير الرسمية، والتعامل في سوق الصرف الموازي، ونظرا للانتشار الكبير لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر وما لها من أضرار بالاقتصاد الوطني، كان يجب على الدولة اتخاذ إجراءات من شانها التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الموازي والاستفادة منه ودمجه في الاقتصاد الرسمي للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

النتائج: من دراستنا هاته فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن من بين أهم الأسباب التي تعيق النمو الاقتصادي هو الاقتصاد الموازي، ولكن لا نستطيع أن ننكر بان له بعض الآثار الايجابية في تحفيز النشاط الاقتصادي.

إن انتشار الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني يرجع إلى عدة عوامل اقتصادية مثل انخفاض الدخل الفردي، زيادة مستوى الضرائب، ندرة السلع الأساسية، وانتشار الفساد والبيروقراطية في الإدارات العمومية.

– إن الاقتصاد الموازي له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني ولكنه أيضا لديه آثار ايجابية تتمثل في التخفيف من البطالة وخلق فرص عمل وزيادة الدخل الفردي للأفراد.

– إن سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال أدت إلى زيادة تهريب السلع المدعمة وزيادة انتشار السوق الموازي للسلع المدعمة.

– هناك نسبة كبيرة من العمالة الجزائرية تعمل في القطاع الموازي.

– إن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر ارتفع من سنة إلى أخرى حتى وصل إلى معدلات مرتفعة وصلت إلى النصف من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يجبر الدولة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من هذه الظاهرة والاستفادة منه ودمجه في الاقتصاد الرسمي.

التوصيات: خرجنا من هاته الدراسة بعدد من التوصيات نسردها على النحو الآتي:

– يجب على الدولة تحديد حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني وتحديد عدد المتعاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

– العمل على محاربة الأسباب التي تؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الموازي.

– إصدار تشريعات وتنظيمات للمساعدة في مكافحة الاقتصاد الموازي في الجزائر مع تكثيف عمليات المراقبة والردع للمتعاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

– قيام الدولة بتسهيلات للمؤسسات للقيام بتصريح العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

– تسهيل فتح مكاتب صرف العملة التي من شانها تخفيض قيمة العملة الصعبة.

– تشجيع المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الموازي للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي عن طريق تقديم حوافز كمنح قروض وتسهيلات ضريبية، وتسهيلات إدارية.

– لا يجب القضاء على الاقتصاد الموازي نهائيا لان نسبة كبيرة من المجتمع دخلها الأساسي منه ولكن يجب مكافحته تدريجيا ودمجه في الاقتصاد الرسمي.

– ضرورة محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية في الإدارات العمومية

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق المشاريع وزيادة فرص العمل في القطاع الرسمي.

قائمة المراجع:

1. الشرقاوي ,ع .ا .(2006) .*التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود* .الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر .
2. صفوت ,ع .ا .(2002) .*الاقتصاد السري دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه* .مصر :دار النهضة العربية.
3. نبيه ,ن .ع .(2008) .*الاقتصاد الخفي* .الاسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
4. رضا ,ت .م .(2018-2019) .دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر .*اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية* .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة المسيلة.
5. عياش ,و .(2017-2018) .الاقتصاد الخفي واثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر .*اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع :التحليل الاقتصادي* ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر :جامعة الجزائر3.
6. محمد ,ب .(2014-2015) .الاقتصاد غير الرسمي واثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر .*اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود ومالية* ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر : جامعة الجزائر3.
7. مسمش ,ن .(2017-2018) .الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1980-2014 . *اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل* ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة بسكرة.
8. امينة ,ب .ت & .,زعموم ,ص ,(2019) .سبتمبر .(الاقتصاد الموازي في الجزائر، اسبابه ونتائجه .*مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 3*(2) .
9. باية ,س & .,سيار ,ز .(2020) .اشكالية الاقتصاد غير الرسمي واثاره على الاقتصاد .*مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، 14 (1) .
10. حاقة ,ح & .,لبزة ,ه .(2019) .اثر حجم الاقتصاد الموازي على الايرادات العادية في الجزائر، دراسة حالة للفترة 1990-2017 . *مجلة دراسات الاقتصادية والمالية، 12*(1) .
11. حساين ,ا & .,ساهد ,ع .(2020) .حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة .1990-2018 *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، 14*(02) .
12. سحنون ,م & .,بن لحرش ,ع .(2016) .المقاولة النسوية واسباب التوجه للاقتصاد الموازي في الجزائر .*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 3*(1) .
13. شنايدر ,ف & .,دومنيك ,ا .(2002) .الاختباء وراء الظلال ونمو الاقتصاد الخفي .*سلسلة قضايا اقتصادية*، (30) .
14. شيحان ,ش .ح .(2013) .اقتصاد الضل بين السببية والتحييد دراسة حالة العراق .*مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، 5*(10) .

15. كون ,ف & .,خليل ,ع .(2019) .تقييم سياسة الانفاق في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة 2001-2018. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، *12*(03) .

16. مغنية ,م .(2018) .ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة .*مجلة الاقتصاد والمالية* ، *4*(2) .
17. نجلاء ,ب .م، (2023)الاقتصاد الموازي في الجزائر واليات مكافحته .*مجلة اقتصاد المال والاعمال* ، *8*(1) .
18. علي ,ع .(2008) .الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر .*ورقة في اطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد الموازي* . جامعة سعيدة.
19. غروفر ,ا .(2012) . *المقرر الخاص المعني بحق كل انسان في التمتع باعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية* . تقرير مجلس حقوق الانسان للامم المتحدة.
20. https://sa.investing.com/currencies/eur-dzd
21. https://www.bank-of-algeria.dz